

إغلاق ٥ محطات وقود لمدة

ثلاث سنوات بالسويداء

السويداء- عبير صيموعة

قررت لجنة المحروقات الفرعية بالسويداء خلال اجتماعها أمس إغلاق خمس محطات وقود لمدة ثلاث سنوات موزعة في قرى وبلدات /ولغا- بكا- مقلعة- تعلا- الهيات/ وذلك بسبب قيامها بارتكاب مخالفات تتعلق بشراء قسائم بنزين من عدد من أصحاب السيارات بكميات تقدر بنحو ٢٢ ألف لتر والتصرف غير المشروع بها. وبهذا القرار يصل عدد المحطات التي تم إغلاقها خلال الشهر الحالي ولمدة ثلاث سنوات ١٢ محطة وقود.

كما قررت اللجنة وقف التعامل مع تلك المحطات وعدم تزويدها بالمحروقات واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وتوجيه قيادة الشرطة لتنفيذ مضمون القرار وإنهاء مهمة اللجان المشرفة على عملية توزيع مادة البنزين فيها وتوجيه كتاب للدوائر التي يعملون فيها محاسبهم، وكذلك حرمان محطة وقود على طريق الرحي من التزود بالوقود لمدة شهر بسبب مخالفة تعليمات توزيع مادة البنزين وعدم تسليم القسائم أسبوعياً لفرع المحروقات، إضافة إلى حرمان موزع مازوت من التزود بالمادة لمدة شهر لمخالفة تتعلق بالبيع بسعر زائد.

ووافقت اللجنة على تشكيل لجنة مكونة من مجلس المحافظة ولجنة المحروقات بمدينة السويداء ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفرع المحروقات لإتلاف قسائم البنزين المسلمة من محطات الوقود بشكل أسبوعي، إضافة إلى تزويد فرع المؤسسة الاجتماعية العسكرية بالسويداء بكمية ٥٠٠ لتر مازوت ودائرة الخزن والتسويق بكمية ٢٠٠ لتر وفرع مؤسسة التأمين والمعاش بكمية ٢٠٠ لتر لزوم التدفئة وبلدية المشقوق بكمية ١٢٥ لتر شهرياً لزوم أعمال النظافة.

وأشار محافظ السويداء الدكتور عاطف النذاف إلى أن مخصصات المحافظة من المازوت لأغراض التدفئة تبلغ ٨ طلبات يومياً وتمت زيادة مخصصات مؤسسة المياه بمعدل نصف طلب يومياً.

وبين رئيس لجنة المحروقات في مدينة السويداء حمود عكوان أن ٣٢٤٨٠/ أسرة في المدينة استفادت من عملية توزيع مادة المازوت وفق القسائم الثلاثة من دفتر المازوت حيث بلغت نسبة التوزيع ٩٣٪ ومن المتوقع الانتهاء من عملية التوزيع لجميع الأسر في المحافظة قبل نهاية الشهر الحالي.

حضر الاجتماع قائد شرطة المحافظة اللواء محمد سمرة وعضو المكتب التنفيذي المختص ماهر عمرو ومدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك والصناعة وفرع المحروقات.



دعاوى لمواطنين على وزراء..!!

٥ آلاف دعوى معظمها على وزراء المالية والزراعة والصحة والكهرباء

حماة - محمد أحمد خبازي

المدرسة لتلاميذها: عطلة بسبب البرد

في الوقت الذي تؤكد فيه مديرية التربية بحماة، أن مخصصات المدارس من المازوت متوفرة، ولا مشكلة في هذا الموضوع، ومسؤولية تزويد المدارس به تقع على عاتق المجمعات التربوية ومديري المدارس، يؤكد الطلاب أن المدافئ لا تعمل في مدارسهم، وإذا عملت يكون ذلك خلال الحصص الأولى فقط!!

ما جعل العديد منهم لا يذهب إلى المدرسة منذ بداية موجة الصقيع التي حلت في ربوع المحافظة، ومن رغب بالذهاب منعه أهله خشية عليه من البرد القارس، ومن المرض الشديد.

وأما مديرو بعض المدارس في سلمية ومحرده ومصيف التي تشغل فيها المدافئ، فقد أكدوا أن مخصصات كل مدفأة هونتر ونصف المتر باليوم، لذا يعمد التلاميذ والطلاب إلى تشغيل المدفأة بالخشب وأغصان الأشجار والكروتون، ليستطيعوا إمسك القلم والكتابة أو الجلوس في المقاعد.

وأما مديرو المدارس التي نفذ منها مازوتها، فقد أعطوا الطلاب إجازة، ريثما تتحسن الأحوال الجوية وتتقشع موجة الصقيع!!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ثانوية السيدة زينب في مدينة سلمية تعاني انعدام المازوت، وثانوية علي بن أبي طالب، فيها مدافئ معطلة، والتي أجريت لها صيانة تضرمت فيها النار خلال الحصص الأولى فقط!!

والمدارس بحاجة إلى ٨ مدافئ، لم تحصل عليها حتى اليوم على الرغم من طلبها بكتاب رسمي منذ أكثر من شهر!!

وأما الثانويات الصناعية في سلمية، فانعدام التدفئة المركزية فيها، لا تقطع الكهرباء المستمر، دفع الطلاب للمكوث في بيوتهم، ومن حضر منهم للدوام، صرفته الإدارة حرصاً عليه من البرد وحماية له من المرض، وهكذا دواليك، وعلى ذلك يمكن القياس في العديد من مناطق المحافظة.

مدير ثانوية علي بن أبي طالب على سبيل المثال لا الحصر أيضاً، فقد أكد: أن المخصصات من مادة المازوت للتدفئة للفصل الأول البالغة ٩٣٦ لترات استلمتها في ١٥/١٢/٢٠١٥، وهي كمية قليلة لا تغطي حاجة الثانويات الموجودة فيها ٢٣ شعبة صفية وخمس غرف إدارية، ومطلوب منا أن نطبق نظام التقنين بوضع لتر ونصف فقط كل يوم لكل مدفأة، وتحتاج الثانويات لكمية لا تقل عن ٣٠٠٠ لتر لتستطيع تشغيل المدافئ بالطريقة الأمثل، وكإدارة نحن حريصون جداً على تأمين التدفئة المناسبة لطلاب الثانوية، حرصاً على صحة الطلاب وسير العملية التربوية والتعليمية في ظل موجة البرد القارس والمعاناة من مستخدم في الثانويات وشكاوى كثيرة وصلتنا على أحد المستخدمين وطالبنا بتقله من الثانويات وتأمين مستخدمين للثانويات، لكن حتى الآن لم يتم ذلك، كما أن الثانويات حصلت على موافقة من مديرية التربية بتأمين ٨ مدافئ/لحق حتى الآن لم تحصل عليها، ونضطر لإصلاح المدافئ لدينا وإعادة تشغيلها، وأغلب الأحيان تتعطل المدافئ بسبب قيام بعض الطلاب بوضع حطب وطشور فيها لتشغيلها.

بينما استغرب مصدر في التربية، هذه الحال، وقال: حتى اليوم لم تأتينا أي شكوى من المدارس بخصوص التدفئة باستثناء بعض المدارس «ثانوية زينب- ثانوية صيبورة- مدرسة صهر المغر الغربي» علماً أنه تم توزيع المازوت ومخصصات المدارس بعد ١٣/١٢/٢٠١٥، وبالرغم من أنه هناك كان عطلة امتحانات، وامتحانات، وعطلة انصافية وهذا أول أسبوع دوام بالفصل الثاني، استغرب غياب مازوت التدفئة عن بعض المدارس ومن الضروري أن يكون متوفراً في كل المدارس.

محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي أن عدد الدعاوى المنظورة أمام القضاء والمرفوعة من المواطنين على وزارات ومؤسسات الدولة بلغت نحو ٥ آلاف دعوى مشيراً إلى أن هذه الدعاوى يمثل مؤسسات الدولة فيها إدارة قضايا الدولة.

وأكد المصدر أن وزارة الزراعة احتلت المرتبة الأولى في عدد الدعاوى المنظورة أمام القضاء باعتبار أن معظم المواطنين يرفعون عليها دعاوى تتعلق بتحديد الأراضي والخلاف على ملكيتها، مشيراً إلى أن وزارة المالية جاءت في المرتبة الثانية وخاصة ما يتعلق بالأمور الضريبية للمكلفين واعتراضهم على الضريبة.

وأضاف المصدر: إن هناك عدداً كبيراً من المكلفين يدفع الضريبة يعترضون على الضريبة المفروضة عليهم موضحاً أنه لا يجوز أن يرفع المكلف أي دعوى في القضاء إلا بعدما تنتظر لجنة الضرائب والتي يرأسها القاضي تيسر عواد في الطلب المقدم من المكلف وفي حال صدر قرار اللجنة سلبياً بمعنى أنه لم تخفف له الضريبة بلجاً للقضاء.

وأعلن المصدر أن هناك الكثير من الدعاوى والمرفوعة على وزارة الصحة من المواطنين متعلقة بعمليات خاطئة من مشافي الدولة إضافة إلى أخطاء بعض الأطباء الشائعة مؤكداً أن القضاء أنصف المواطنين في هذا المجال وحكم لصالحهم في الكثير من الدعاوى المرفوعة بحق وزارة الصحة أو على الطبيب نفسه.

وأشار المصدر إلى أن هناك العديد من الدعاوى مرفوعة على وزارتي التربية والكهرباء أما الأولى فمعظم الدعاوى تتعلق بقواتير خاصة بالتجهيزات المتعلقة بالوزارة أو مديرياتها ضارباً مثلاً أن الوزارة أحياناً تشتري أجهزة لها إلا أنها ليست بالمواصفات التي طلبتها من المتعهد فتمتنع أن تدفع له بقية المال المحدد في المناقصة أو أنها تغرمه بالأضرار ومن ثم يلجأ المتعهد إلى رفع الدعوى أمام القضاء، مشيراً إلى أن من مثل هذه الدعاوى عدداً



وبين المصدر أنه من حق أي مواطن أن يرفع دعوى على أي وزارة وأن القضاء يتعامل مع الجميع على مستوى واحد، موضحاً أن القانون اعتبر الوزارة طرفاً في الدعوى ويكون المدعي عليه في الدعوى الوزير أو الشخص المسؤول المباشر، مشيراً إلى أن الكثير من الأحيان تم بت الدعاوى لمصلحة المواطنين.

واعتبر المصدر أن القانون السوري هو من أقوى القوانين الموجود في هذا المجال ولا سيما أنه يعامل مؤسسات الدولة في القضاء كما يعامل المواطن ويكون لها ممثلون يرافعون أمام القضاء مشيراً إلى أن إدارة قضايا الدولة هي المعنية في ذلك سواء كان عبر رفع الدعوى على أي مواطن أو بالدفاع عن مؤسسات الدولة في حال كان المواطن هو المدعي.

وكان رئيس إدارة قضايا الدولة صرح سابقاً لـ«الوطن» أن عدد الدعاوى التي توكلت بها الإدارة بلغت أكثر من ٣٥٠ ألف دعوى، مشيراً إلى أن هذا الرقم كبير مقارنة بالأعوام الماضية.

وكانت وزارة العدل انتهت من تعديل قانون الإدارة الذي تضمن العديد من المواد الجديدة التي من شأنها أن تطور عملها في المستقبل.

لا بأس به وتشمل جميع الوزارات وليست وزارة التربية وحدها.

وأضاف المصدر: أما وزارة الكهرباء فمعظم الدعاوى المنظورة أمام القضاء تتعلق بالقواتير الكهربائية التي يدفعها المواطن إلى الوزارة، موضحاً أن المواطن يرفع الدعوى أحياناً حينما يشعر أنه ظلم في الفاتورة أو أن غرم بفاتورة كهرباء بمبالغ عالية جداً ومن ثم يلجأ إلى القضاء لحل مشكلته.

والكهرباء أما الأولى فمعظم الدعاوى تتعلق بقواتير خاصة بالتجهيزات المتعلقة بالوزارة أو مديرياتها ضارباً مثلاً أن الوزارة أحياناً تشتري أجهزة لها إلا أنها ليست بالمواصفات التي طلبتها من المتعهد فتمتنع أن تدفع له بقية المال المحدد في المناقصة أو أنها تغرمه بالأضرار ومن ثم يلجأ المتعهد إلى رفع الدعوى أمام القضاء، مشيراً إلى أن من مثل هذه الدعاوى عدداً

المرفوعة على وزارة الصحة من المواطنين متعلقة بعمليات خاطئة من مشافي الدولة إضافة إلى أخطاء بعض الأطباء الشائعة مؤكداً أن القضاء أنصف المواطنين في هذا المجال وحكم لصالحهم في الكثير من الدعاوى المرفوعة بحق وزارة الصحة أو على الطبيب نفسه.

وأشار المصدر إلى أن هناك العديد من الدعاوى مرفوعة على وزارتي التربية والكهرباء أما الأولى فمعظم الدعاوى تتعلق بقواتير خاصة بالتجهيزات المتعلقة بالوزارة أو مديرياتها ضارباً مثلاً أن الوزارة أحياناً تشتري أجهزة لها إلا أنها ليست بالمواصفات التي طلبتها من المتعهد فتمتنع أن تدفع له بقية المال المحدد في المناقصة أو أنها تغرمه بالأضرار ومن ثم يلجأ المتعهد إلى رفع الدعوى أمام القضاء، مشيراً إلى أن من مثل هذه الدعاوى عدداً



The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Administrative Assistant

Based in Aleppo

Main Responsibilities:

- Check the invoices with the supporting documents as per the financial rules in ICRC and translate them from Arabic to English, if necessary.
- Responsible of accounting/financial activities (bookkeeping, reconciliations).
- Ensure respect of financial procedures (control invoices, approvals).
- Cash flow management.

Minimum Qualifications:

- High school or professional diploma.
- 3 - 5 years work experience in a similar field.
- Holds a CPA certificate
- Good Knowledge in accounting system.
- Good knowledge of written and spoken English.
- Good computer skills.

Working base: Aleppo

Working language: English

Deadline for applying: 4/2/2016

Interested candidates are requested to send their complete file in English (Resume, motivation letter and references) to:

International Committee of the Red Cross (ICRC)
Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus.
P.O.Box: 3579 Damascus

Or Maurice Aslo Bulding, in front of George Salem school, Faisal Street, Aleppo

Email : dam_hr_services@icrc.org and the email subject: «Administrative Assistant _ Aleppo»

Only short-listed candidates will be contacted.

Incomplete files or Applications in other language than English will be rejected.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة إنسانية غير متحيزة وحيادية ومستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧. تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام ومياه الشرب والرعاية الصحية إضافة إلى أشكال أخرى من المساعدات الإغاثية للأشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضاً بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقتها القتال.



ICRC

يعان مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية إلى حاجته إلى توظيف:

مساعد إداري

مقر العمل في حلب

المهام الأساسية:

- تدقيق الفواتير والمستندات الداعمة لها استناداً إلى القوانين المالية المتبعة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الانكليزية في حال الضرورية.
- مسؤول عن العمليات المالية والمحاسبية (إدخالات المحاسبة والتسويات المصرفية).
- ضمان احترام وتطبيق الإجراءات المالية (الفواتير والموافقات).
- إدارة السيولة النقدية.

الشروط المطلوبة:

- شهادة ثانوية عامة أو شهادة خبرة.
- خبرة من ثلاث إلى خمس سنوات في نفس المجال.
- حاصل على شهادة محاسب عام.
- يفضل من لديه خبرة جيدة ببرامج المحاسبة.
- معرفة جيدة في اللغة الإنكليزية تحدثاً وكتابةً.
- مهارات جيدة باستخدام الحاسوب.

مكان العمل: حلب

لغة العمل الأساسية: الإنكليزية

آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/٢/٤

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط. يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم باللغة الإنكليزية (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز وشهادات الخبرة) إلى:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق
صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق

أو مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حلب: بناء موريس أصلو، مقابل ثانوية جورج سالم، شارع الفيصل

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل: مساعد إداري _ حلب

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط. تستبعد طلبات التوظيف بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

وصفة حمص لتحسين الخبز

خط الطحين

بـ ٢٠٪ طحين مستورد

| حمص- نبال إبراهيم

قال المهندس رائد رحال مدير فرع حمص للشركة العامة للمطاحن لـ«الوطن»: إنه ويهدف تحسين نوعية رغيف الخبز قام فرع الشركة بتوزيع الدقيق المستورد لجميع الأفران والخابز بالمحافظة بنسبة لا تتجاوز ٢٠ بالمئة من كمية الدقيق الموزع إليها.

وبين المهندس رحال أن فرع حمص للمطاحن أنهى عمليات طحن مادة القمح خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٥ بنسبة تنفيذ بلغت ١١٠٪ في مطحنة ابن الوليد بحيث كان مخططاً خلال تلك الفترة طحن ١٢٧٦٠ ألف طن على حين بلغت الكميات المحطونة المنفذة ١٤٠٤٢ ألف طن وتنتج عنها دقيق بمقدار ١٢٢٢٧ ألف طن.

فيما بلغت نسبة التنفيذ في مطحنة الهلال ٩٠٪ وقد كان مخططاً طحن ٧٤٨٠ ألف طن من القمح وتنتج عن الأقماع المحطونة ٦٧٢٠ ألف طن من الدقيق وإجمالي الدقيق بلغ ٦٦٠٦ أطنان.

وأكد مدير فرع المطاحن في نهاية حديثه أن كمية الدقيق الناتجة عن الأقماع المحطونة خلال الربع الرابع من العام الفائت في المطاحن العامة والخاصة بلغت ٣٢٨٢٩ ألف طن من الدقيق.